متكاملة تشمل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو اقامة الدولة الفلسطينية، أو انسحاب اسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة، ولكنها مجرد بداية للتوصل الى تسوية شاملة اذا ما صدقت النوايا» (**المصدر نفسه**، ٢١/٩/١٩٨٩، ص ٦).

ويبدو ان الفلسطينيين، في صراعهم من أجل الاستقلال، هم آخر من قد يراهنون على صدق النوايا. فقد اجتمعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في تونس، فيما بين ١٠ ـ ١٢/٩/١٩٨٩، وناقشت المبادرة المصرية. وقال عضو في اللجنة: «ان الاجتهادات التي طرحت في الاجتماع، الذي رأسه ياسر عرفات، أدّت الى نوع من الوفاق على اعتبار المشروع ناقصاً لغياب ثلاث نقاط جوهرية منه هي: انه لا يشير، بتاتاً، الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ [و] انه يتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات مقبلة للتسوية السياسية وفي عملية السلام كلها؛ [و] انه لا يحدّد المؤتمر الدولي اطاراً للمفاوضات... [و] ان الرأي الموحّد الذي استطعنا الخروج به هو عدم قبول المشروع المصري، مع ترك الباب مفتوحاً لمناقشة أي افكار أخرى تطرح» (**الحياة**، ١٤/٩/١٩٨٩). وقد عكس بيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الصادر عن دورة الاجتماعات اياها، مناخ الشك في سلامة الدوافع الى طرح المبادرة. فمن بين ما جاء في البيان «أكدت [اللجنة التنفيذية] على ان تجرى انتخابات بعد جلاء الاحتلال الاسرائيلي، وتحت الرقابة الدولية، وان تكون جزءاً من عملية السلام الشامل في المنطقة... ومن هنا ترى اللجنة أهمية التحرك العربي، من اجل وضع قرارات قمة الدار البيضاء موضع التنفيذ... ولقد عبّرت اللجنة التنفيذية، بناء لذلك، عن استعدادها للمشاركة في أية خطوات تحضيرية وتمهيدية لعقد المؤتمر الدولي، بما في ذلك الحوار مع الاطراف المعنيّة، تحت الاشراف الدولي ومشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، ولن تسمح، بأية حال من الاحوال، لأي طرف ان يتجاوزها، أو يفرض عليها التنازل عن مبادرة السلام الفلسطينية» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٦٥، ٢٤/٩/١٩٨٩، ص ٦). ونُقل عن احد مسؤولي م.ت.ف. في القاهرة قوله «انه تمّ الاتفاق على ان يسير التعاطي مع طرح الرئيس مبارك في اتجاهين: التأكيد على ان ما طرح ليس مبادرة، انما هي تساؤلات مصرية...؛ [و] انتظار ما تسفر عنه ردود الفعل الدولية على هذه المبادرة، خصوصاً لدى الطرف الاسرائيلي، الذي عليه ان يعلن موافقته، أو رفضه للمبادرة؛ وحينئذٍ يأتي الرد الفلسطيني» (أسامة عجاج، **الحوادث**، لندن، العدد ١٧١٧، ٢٩/٩/١٩٨٩، ص ٢٦).

ويبدو ان الموقف الفلسطيني، سالف الذكر، دفع القيادة السياسية المصرية الى تأكيد دور منظمة التحرير الفلسطينية، التي «لا بدّ ان تكون لها الكلمة. الاسرائيليون يقولون انهم غير راغبين في الحديث مع منظمة التحرير. حسناً، سنتفق نحن مع المنظمة على أسماء الفلسطينيين من الخارج ونخطر الاسرائيليين» (من مقابلة مع مبارك، **القبس**، ٢٢/٩/١٩٨٩، ص ٨). و«المبادرة لمصلحة الفلسطينيين وقضيتهم، لأننا لا نبحث عن أية نقاط لمصلحتنا»، حسب قول الرئيس مبارك (**الاهرام**، ١٠/٩/١٩٨٩). وقال سفير مصر لدى اسرائيل، محمد بسيوني، خلال لقائه مع خمسة من دعاة السلام الاسرائيليين: «ان منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تشارك في أي اتفاق يؤدي الى محادثات سلام... [و] مصر لا توافق على شيء ترفضه منظمة التحرير؛ ونحن، دائماً، نتعاون وننسّق مع المنظمة» (**الحياة**، ٢٥/٩/١٩٨٩). ومنظمة التحرير، كما قال الرئيس مبارك، «موجودة في الخارج مثلما توجد في الداخل... ولذلك، يجب ان يكون لها دورها» (**الأهرام**، ٢٨/٩/١٩٨٩).

والدولة العربية التي عنتها مبادرة مبارك هي الاردن، حيث أوفد الرئيس المصري اليها، في ١٧/٩/١٩٨٩، مستشاره للشؤون السياسية، أسامة الباز؛ كما أوفدت م.ت.ف. عضو اللجنة التنفيذية محمود عباس (أبو مازن) في ٢٣/٩/١٩٨٩. وكان ولي عهد الاردن، الامير حسن، أوضح موقف الاردن بالقول: «نؤيد توضيح ماهية هذه الانتخابات؛ ومنظمة التحرير الفلسطينية قالت، وهي محقّة، ان أي خطوة، في هذه المرحلة، يجب ان ترتبط ـ وهذا موقفنا أيضاً ـ بالانسحاب من الأراضي المحتلة... [فـ] هل الانتخابات هي جزء من التصور الداعي الى الوصول الى الانسحاب وتطبيق قرارات الامم المتحدة؛ اذا كان هناك